

## تجارة الاعتقال في سجون ومعتقلات النظام السوري

كيف يمول ذوو المعتقلين والمختفين قسرياً المؤسسات الأمنية التي تسلبهم أبنائهم؟

سلطان جليبي

سوريا

"الاعتقال باهظ التكلفة، أن يكون لديك معتقل يعني أن تنكب اقتصادياً أيضاً ويتنعم من ظلمك بمالك". هذا ما يقوله والد أحد المعتقلين، فيما يقول اسماعيل علي (32 عاماً)، والذي اعتقل في دمشق عام 2012 "أحمل شعوراً بالذنب لا يوصف، لقد أجبرت عائلتي الفقيرة على دفع ستة آلاف دولار لإخراجي من سجن صيدنايا، وبذلك دمرت معيشة والدي ومستقبل أخوتي الصغار."

اعتمد هذا التحقيق على تقصي حالة مئة مواطنة ومواطن سوريين ممن تعرّضوا للاعتقال أو للإخفاء القسري على يد قوات النظام السوري، منهم من نجا، ومنهم من قضى، وآخرون مازالوا يكابدون مع عائلاتهم. وركزنا في التقصي على البعد الاقتصادي لتجربة الاعتقال أو الاختفاء القسري ليكشف التحقيق عن وجود سوق متسعة ترافق تلك العمليات، بضاعتها أخبار وإجراءات وأحكام قضائية، زبائنها عائلات يائسة تبحث عن أبنائها، واجهتها وسطاء ومحامون، أما باعتهما الرابحون فهم عاملون في المؤسسات الأمنية والقضائية التابعة للنظام، والتي اعتقلت أو أخفت قسرياً ما يقدر بربع مليون من مواطنيها منذ اندلاع الانتفاضة ضد نظام بشار الأسد في آذار 2011، معظمهم على خلفية مشاركتهم في نشاطات سياسية أو مدنية.

تم الوصول إلى حالات التقصي المئة وفق أسلوب عينة كرة الثلج دون أي شرط مسبق سوى أن يكون الشخص قد احتجز من قبل أحد أجهزة النظام الأمنية أو القوات التابعة له. بالتالي تضمنت المقابلات التي أجريت في كل من سوريا وتركيا حالات مختلفة من حيث خلفيات الاحتجاز والتهم التي وجهت إليهم والمآلات التي بلغت قصصهم.

من بين الحالات المئة التي تحدثنا مع أصحابها إن نجوا، أو مع أفراد من عائلات من لم يحالفهم الحظ، قالت خمس وثمانون عائلة أنهم تعرضوا للابتزاز المالي أو طلب منهم دفع أموال لفعل شيء لمحتجزهم. دفع منهم فعلياً خمس وسبعون حالة. وهؤلاء قدمت عائلاتهم مئة وستين دفعة مالية عبر وسطاء أو بشكل مباشر إلى عاملين في سلكي القضاء والأمن، بعضهم دفع لمرة واحدة وبعضهم مرتين أو ثلاث، أما أكثر عائلة دفعت سبع مرات.

بلغ وسطي قيمة كل واحدة من الدفعات المذكورة حوالي خمسة آلاف دولار أمريكي وقيمتها الكلية قرابة ثماني مئة ألف دولار، وإذا ما تذكرنا أن هذا المبلغ يمثل ما دفعه خمس وسبعون فقط من الحالات المئنة، يصبح وسطي تكلفة المعتقل أو المختفي أكثر من عشرة آلاف دولار.

يقول أحد ثلاث أشقاء اعتقلوا في فترة متزامنة لتكون عائلتهم صاحبة أكبر عدد من الدفعات ضمن الحالات: "بدأت عائلتي بدفع الأموال لمعرفة مكان احتجازنا ثم في محاولات متكررة لإجراء معاملة إخلاء سبيل، ثم لتحويلنا إلى القضاء. وبعد خمس سنوات من الاعتقال، دفعنا ما تبقى من ثمن ممتلكاتنا المبيعة لشراء أحكام إدانة بتهمة الإرهاب لي ولأخوتي لأن ذلك كان السبيل الوحيد للخروج".

رامي، وهو اسم مستعار لرب أسرة ثلاثيني اعتقل عام 2013 في مدينة حمص، قال إن مجموع ما دفعته عائلته يقارب الأربعين ألف دولار، وتلك ليست أكبر المبالغ التي مرّت ضمن الحالات التي تم تفصيها في هذا التحقيق.

### أين تبدأ القصة؟

منذ اللحظة التي يتعرّض فيها الشخص إلى الاعتقال أو الإخفاء تدخل عائلته بشكل أو بآخر فلك تلك الدورة الاقتصادية، إذ لا يكاد التمييز بين حالات الاعتقال والإخفاء القسري يكون ممكناً خلال الفترة الأولى من الاحتجاز لأن معظم المحتجزين ينقطعون عن العالم الخارجي لفترة قصيرة أو طويلة وحتى الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تنفذ الاحتجاز لا تبغ عائلات المحتجزين بالأمر.

لم تتلق أي من العائلات المئنة التي تفصيها عن تجاربها بلاغاً مكتوباً أو شفهيّاً عن وقوع الاعتقال باستثناء عائلة وحيدة، والباقي كانوا أمام خيارين، إما دفع أموال بشكل مباشر أو عبر وسطاء إلى أشخاص في سلك

الأمن لجلب معلومات عن مكان المحتجز وحالته، أو الانتظار على أمل أن ينجو معتقل ما، فيحصلون منه على خبر عن مكان ابنهم أو ابنتهم.

غالباً ما يكون اللجوء إلى الخيار الأول اتجاهاً شبه قسري تسلكه معظم عائلات المحتجزين التي تكون مستعدة لدفع أي مبلغ تستطيعه في محاولة إنقاذ أبنائها من جحيم معتقلات النظام التي يعرفونها جيداً قبل خروج صور "قيصر" بوقت مديد، وليس بالضرورة أن تجدي الأموال نفعاً في النهاية، لقد كان الشاب مجد خولاني ناشطاً سلمياً معروفاً في منطقة داريا إحدى ضواحي دمشق الغربية، اعتقله النظام في أغسطس عام 2011، بعد أن كان قد اعتقل شقيقه الأكبر عبد الستار قبله.

تقول شقيقتهم غفران خولاني لحكاية ما انحكت: "كنا نخرج أنا وأمي كل أسبوع باحثين عن مجد وعبد، نقدم طلبات في القضاء العسكري وإلى وزارة الداخلية أو نقف لساعات أمام أفرع الأمن التي لا يسمح لنا بدخولها على أمل أن نلمح أحدهما في مواعيد نقل المعتقلين من الفرع، بينما كان أبي تاجراً ميسور الحال ومستعداً لدفع الملايين فقط لتحويلهم إلى سجن عدرا المدني حيث يمكننا زيارتهم لكن دون جدوى.. كل المحامين والوسطاء الذين لجأنا إليهم كانوا ينسحبون من القضية حين يعلمون أن الأمر متعلق بمجموعة الناشطاء السلميين في داريا وكثير منهم كان يفعل ذلك بعد قبض المال".

بعد حوالي عام ونصف على الاعتقال تمكنت العائلة من زيارة مجد وعبد في سجن سيدنايا العسكري الذي وصفته منظمة العفو الدولية بالملسخ البشري. لم يحدث ذلك دون دفع مبلغ كبير من المال بالطبع، لكن خلال ذلك العام اعتقل الأمن الجوي شقيقين آخرين لمجد وعبد وهما محمد وبلال، واعتقل أيضاً شقيقتهم آمنه خولاني وزوجها ثم زوج شقيقتها الأخرى ليصبح عدد معتقلي العائلة سبعة. وأمنه بالمناسبة أيضاً ناشطاً معروفاً وفي مارس من هذا العام كانت آمنه واحدة من بين اثني عشر امرأة في العالم اخترن لنيل الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة التي تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية كل عام.

تتابع غفران "حتى عام 2015 حين غادرنا سوريا مكرهين كان البحث عن معتقلي العائلة ومحاولة إخراجهم هو الشغل الشاغل لنا، لا أعرف بالضبط حجم الأموال التي دفعتها العائلة خلال تلك الفترة لكنها كبيرة وكانت غير مجدوية في حالات مجد وعبد ومحمد". حتى العام المذكور تمكنت العائلة من إنقاذ آمنه وزوجها، بالإضافة إلى الشقيق بلال وزوج أخته، لكن الأشقاء الثلاثة المتبقين قضوا تحت التعذيب، فظهرت صور لمحمد ضمن

ملفات قيصر التي سربت عام 2014، بينما بقيت آمال العائلة بعودة مجد وعبد قائمة حتى عام 2018 حين سحقتها ورقة إخراج قيد من السجل المدني في داريا تقول إن الاثنان متوفيان منذ عام 2013.

حيث لا تحترم الحقوق ولا القوانين يصبح بذل المال هو كل ما يمكن فعله. وتكشف بياناتنا أن 42% من الدفعات المالية التي دفعتها العائلات كانت بغرض معرفة أماكن احتجاز أبنائهم.

في الوقت الذي تسعى العائلات في الخارج إلى معرفة أماكن أبنائها وتلمس الطرق لإنقاذهم يواجه الأبناء داخل الأفرع الأمنية والمعتقلات تهماً معدة مسبقاً وتعذيباً جسدياً ونفسياً بأبشع الصور لدفعهم إلى الاعتراف بها. ومعظمهم لا يحال إلى المحكمة إلا بعد الاعتراف بتلك التهم. في تلك المرحلة غالباً يحسم مصير المحتجز، إن كان سيبقى مختفياً قسرياً أو يتحول إلى معتقل.

المحظوظون بتحولهم إلى معتقلين غالباً ما يصلون إلى المحكمة مع اعترافات لهم بارتكاب جرائم خطيرة تستوجب بدورها دفع مبالغ مالية أكبر حجماً، وإن بدت أقل عدداً بهدف تخفيف الحكم أو إخلاء السبيل. ومن ضمن الحالات المئة التي تم التقصي عنها كان هناك واحد وسبعون حالة صنّفوا كمعتقلين، بينما الباقي ظلوا بحكم المختفين قسرياً.

ينبغي الإشارة أيضاً أن معظم الحالات الواحدة والسبعين أعلاه ممن وصلت ملفاتهم إلى المحاكم أو صرّح النظام عن وجودهم لديه على الأقل، مروا قبلها بمرحلة من التنقلات بين الأفرع الأمنية التابعة للأجهزة المختلفة أو الواقعة في محافظات مختلفة في رحلة قد تمتد إلى أشهر وأحياناً سنوات. وفي اثنين وخمسين حالة من أصل الحالات التي صنفت كمعتقلين كانت قد حدثت تنقلات تراوحت أعدادها بين اثنين إلى تسعة، وبلغ وسطي عدد الأفرع الأمنية ومراكز الاعتقال التي يمر بها كل المعتقلين قبل الوصول إلى المحكمة حوالي ثلاثة، عادة ما يكون في كل منها تهم جديدة وتحقيق وأنماط تعذيب مختلفة جديدة، وبالطبع المزيد من الرشاوى. رغم ذلك ربما يصح وصف هؤلاء "بالمحظوظين" لأن آخرين من أقرانهم عاشوا نفس التجربة وانتهوا إلى مصائر أكثر تراجيدياً.

حول ذلك، يقول لحكاية ما انحكت، القاضي السابق في دمشق، رياض علي، والذي انشق عن النظام عام 2013، ويقيم حالياً في فرنسا: "ليس كل الذين تعتقلهم أفرع الأمن تحال أوراقيهم إلى النيابة العامة، فهناك من

يختفي أثرهم نهائياً.. سلطة الأفرع الأمنية فعلياً أقوى من وزارات الداخلية والعدل، وكقضاة لم يكن مسموحاً لنا مثلاً بالدخول إلى سجون الأفرع". لكن من هي أبرز تلك الجهات التي تنفذ عمليات الاحتجاز؟ بالدرجة الأولى، يبدو أن لجهزي الأمن العسكري والأمن الجوي الدور الأكبر في تنفيذ الاعتقالات والإخفاء القسري، يتبع الجهازان المذكوران لمديرية المخابرات العامة ويرتبطان مباشرة برئاسة الجمهورية حسب القاضي السابق. وكانا مسؤولين عن قرابة نصف حالات الاحتجاز التي تفحصنا عنها.

فيما توزع النصف الآخر على الجيش وأجهزة الأمن الأخرى كأمن الدولة والأمن السياسي، كما حدث في عشر حالات أن كانت الجهة المحتجزة مليشيات تابعة للنظام كقوات الدفاع الوطني ومجموعات (الشبيحة) كما يعرفون محلياً، كل ذلك مع دور شبه معدوم لجهاز الشرطة. الشكل التالي يبين توزيع حالات الاستقصاء حسب الجهة المنفذة للاحتجاز.

### لمن تدفع الأموال؟ وأين يصب جدواها؟

لا تتواصل العائلات إلا نادراً بشكل مباشر مع المسؤولين المرتشين في الأمن والقضاء، بل تتم العملية عبر شبكة من الوسطاء الذين يسمون محلياً "بالمفاتيح" فلكل قاضي أو ضابط مفتاح أو أكثر هو الذي تلجأ إليه العائلات طلباً للمساعدة مقابل دفع الأموال، غالباً ما يصرح الوسيط للعائلات عن الجهة أو الشخص الذي ستصعب لديه أموالهم، لكن ليس بالضرورة أن يحدث ذلك دائماً، حتى أن العائلات ليس لديها وسيلة للتأكد من أن الأموال وصلت بالفعل إلى المسؤول إلا إذا تحققت لاحقاً الغاية التي دفعوا لأجلها المال.

ينشط ضمن شبكة "المفاتيح" تلك على ما يبدو ثلاثة أنواع من الوسطاء. هناك السماسرة وهم أشخاص مدنيون لديهم علاقات مع مسؤولين في النظام، إلى جانب العاملين الصغار في سلك الأمن والقضاء، بالإضافة إلى دور بارز للمحاميين. فمن بين الدفعات المالية المئة وستين المذكورة، سلّم 46% منها إلى سماسرة، فيما استلم محامون حوالي 25% منها، ونسبة قريبة منها سلمت إلى عاملين صغار في سلكي الأمن ثم القضاء.

تعطي النسب السابقة مؤشراً حول درجة مساهمة كل نوع من الوسطاء في نشاط الشبكة، لكن الأمور على أرض الواقع قد تكون أكثر تعقيداً، فأحياناً تمتد الوساطات من شخص لآخر فأخر، فالعائلات تبدأ البحث غالباً من خلال الأقارب والمعارف الذين لديهم علاقات مع مسؤولين في النظام، قد يقودهم ذلك البحث مباشرة إلى

وسيط يصلهم مع المسؤولين عن أمر أبنائهم أو إلى وسيط يقود إلى وسيط آخر، وهو ما يحدث غالباً عندما ينقل الأبناء إلى محافظات أخرى. لكن في حالات أخرى يتواصل الوسيط أنفسهم مع عائلات المعتقلين ويطلبون منهم دفع الأموال.

يروى لحكاية ما انحكت، معتقل سابق يقيم في تركيا ممن تحدثنا إليهم عن قريب له مازال معتقلاً عند النظام حتى الآن بالقول "حتى فترة قريبة تواصل معنا شخص مقرب من النظام، وقال إن قريكم موجود في سجن صيدنايا، وهو بين الحياة والموت وطلب منا دفع خمسة آلاف دولار ليخرجه من هنا، لكن كيف لنا أن نثق بشخص لا نعرفه؟".

تغلف العملية كلها بستار من التكتم ولا يكون لدى العائلات أي ضمانات أو قدرة على مطالبة الوسيط أو المسؤول في حال تعرضوا للخداع والاحتيال. تقول مريم حلاق، وهي والدة الطبيب والناشط المدني أيهم غزول الذي اختفى قسرياً في دمشق أواخر 2012 أن محامياً طلب منها مبلغ يعادل ثلاثة عشر ألف دولار للإفراج عن ابنها. وعلى ذلك عقدت معه الاتفاق "كان يتصل بي ليخبرني أن أيهم سيكون في البيت بعد ساعتين ويطلب مني إعطائه المال، وحين أرفض إعطائه المبلغ حتى تسلم ابني كان يؤجل مرة بعد مرة، كان يتحدث بثقة وأحياناً يعطي الهاتف لشخص ثالث على أنه الضابط المسؤول عن حالة أيهم، بقيت أشعر أنه يحتال علينا، لكن كان احتمال صدقه بواحد في المئة كافيّاً لإبرام الاتفاق معه وتجميع المبلغ بأي شكل". استمرت دورة منح الأمل والابتزاز تلك حوالي ستة أشهر، وأتى بعد المحامي سمسار آخر بقصة جديدة، كل ذلك بينما كان أيهم قد قتل في فرع المخابرات الجوية في دمشق بعد أربعة أيام فقط من احتجازه.

ما يرجح أن تكون الأموال وصلت إلى المسؤول كما قلنا سابقاً هو تحقق الأمر الذي دفعت لأجله، سواء كان تحويلاً إلى المحكمة أو إخلاء سبيل أو غيرها. لكن ليس بالضرورة أن يحدث ذلك دوماً. وفي نسبة 46% من الدفعات المالية قالت العائلات أن مرادهم تحقق، أما النسبة الأكبر المتبقية فيبدو أن الأموال قد ذهبت سدى.

ذلك يعطي تقديراً عن حجم عمليات الاحتيال التي تتعرض إليها العائلات. ورغم ذلك تشير بيانات الاستقصاء حول الأشخاص أو الجهات التي يفترض أن تكون الأموال وصلت إليها أن المستفيدين الأكبر هم ضباط الأمن، ثم القضاة، ولاحقاً يأتي المسؤولون النافذون في القطاعات الأخرى.

## القيمة الاقتصادية لتجارة الاعتقال والدور الوظيفي لها

إذا صح لنا اعتبار نتائج تقصي الحالات المئة أساساً للخروج بتقدير لقيمة عائدات تجارة الاعتقال على مسؤولي النظام وشبكة الوسطاء الذين يعملون في فلكه على مستوى سوريا، فإن التقدير الأدنى يشير إلى حوالي مليار دولار، وذلك على أساس قوائم الأسماء التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان لمواطنين مازالوا قيد الاعتقال والاختفاء القسري ما بين آذار 2011 حتى آب 2019، لكن تلك القوائم لا تضم الأشخاص الذين نجوا أو قتلوا تحت التعذيب خلال تلك السنوات، كما لا تضم من لم توثق أسمائهم. أما التقدير الذي يمكن بناؤه على أساس العدد الكلي للمحتجزين الحاليين والسابقين والمقدر بربع مليون شخص فتطاول عتبة ملياري دولار. وهو ما يزيد وفق سعر الصرف الحالي عن ألفي مليار ليرة سورية، أي حوالي نصف قيمة الموازنة العامة للدولة في سوريا لعام 2020 البالغة 4000 مليار ليرة، ويعادل أيضاً أربعة أضعاف كامل كتلة الرواتب والأجور والتعويضات التي تدفعها الدولة السورية للعاملين في كل مؤسساتها الإدارية ضمن نفس العام والبالغة 501 مليار ليرة.

أياً كانت النسبة والتناسب بين ما وصل من تلك الأموال إلى جيوب المسؤولين وما استولى عليه الوسطاء أنفسهم، تبقى المسألة برمتها أشبه بعملية إعادة توزيع للثروة من جيوب معارضي النظام إلى جيوب مؤيديه، والتي أثرت بشكل أو بآخر في تماسك المؤسسات الأمنية وشبكات العلاقات المحيطة بها طيلة سنوات التدهور الاقتصادي في البلاد. يتضح الدور الوظيفي لعمليات الابتزاز المالي أكثر إذا علمنا أن راتب القاضي في سوريا مع كل التدهور في قيمة صرف الليرة وكل الزيادات التي أضيفت لا يصل إلى عتبة مئتي دولار، والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لرواتب الضباط والعاملين في الأجهزة الأمنية والعسكريين والمحددة بموجب مرسوم رئاسي عام 2018 وتتراوح ما بين 40 حتى 98 ألف ليرة شهرياً للرتب العليا وذلك ما يعادل أقل من مئة دولار وفق سعر صرف الحالي.

## ماذا عن العائلات؟ ماذا عن الزوجات والأمهات؟

اعتقلت "سندس فلة" 39 عاماً من مظاهرة في مدينة اللاذقية أواسط 2011، كانت حاملاً آنذاك بطفلتها الثانية التي ولدت في المعتقل. قضت سندس عاماً تقريباً متنقلة بين عدة أفرع أمن، ودفع والدها خلال ذلك العام حوالي خمسة وأربعين ألف دولار حتى أخرجها، لكن بعد الخروج تقول لحكاية ما انحكت "رفضني زوجي وانفصلنا،

غادرت المدينة مخافة اعتقال ثاني ولم أرى أمي وأبي بعدها حتى وفاتهما، لكن الأمر الأكثر صعوبة كان أن ابنتي الأولى ذات العامين لم تكن تتذكرني وكانت محاولاتي إقناعها بأنني أمها مرة أخرى أمراً مؤلماً".

خلال تقصي الحالات أيضاً تحدثنا إلى زوجات شبابت فقدن أزواجهن، أمهات وآباء شاخوا في انتظار أبنائهم، وإلى شباب وشابات كانوا أطفالاً حين اعتقل آبائهم.

العبء النفسي والاجتماعي لخسارة فرد من العائلة أمر لا يمكن تقديره كمياً، فكل معتقل أو مختفي هو جرح مفتوح في جسد عائلته كحالة طفلة لم ترى أباه المعتقل منذ ولدت قبل خمس سنوات لكنها تخبئ له قطعة حلوى كأنه عائد غداً.

لكن تقدير العبء الاقتصادي ربما يكون أسهل بعض الشيء فكل معتقل أو مختفي يترك خلفه أدواراً اقتصادية شاغرة. ومن ضمن حالات التقصي المئة كان خمس وسبعون منهم متزوجون ولديهم أسر يرعونها ويعيلونها، وشكلت الفئة العمرية الشابة والمنتجة ما بين عشرين إلى أربعين عاماً، خمسة وستين من الحالات. وكذلك خمس وأربعون منهم كانوا من الحاصلين على مؤهلات جامعية فأكثر، ممن استثمرت فيهم عائلاتهم لسنوات. ليضاف هنا عبء غياب الشاب المعيل إلى عبء الحاجة لدفع أموال كثيرة لإنقاذه ما أوصل حوالي نصف العائلات إلى حدود الفقر المدقع بعد أن لجأت إلى استهلاك المدخرات وبيع الممتلكات وإلى الاستدانة في حالات كثيرة.

من بين الحالات المئة أفرج النظام عن واحد وأربعين منهم، سواء كإفراج بكفالة أو بعد انقضاء فترة العقوبة، بينما لم يخرج أحد بحكم براءة وإسقاط للتهم، غادر ثلاثة أرباع الناجين البلاد محملين بالآم جسدية ونفسية. فيما بقيت هناك خمسون حالة أخرى لا تعرف عائلاتهم أي معلومات مؤكدة عنهم حتى الآن.

يقول لحكاية ما انحكت، أربعيني اعتقل في حلب عام 2012 ودفع حوالي عشرين ألف دولار للخروج بعد ستة أعوام "بالنسبة للنظام هي تجارة يغذي بها مؤسساته الأمنية والقضائية، وليس لديه مشكلة في ذلك، فهو إن أفرج عن مئة اليوم يمكنه في اليوم التالي اعتقال مئتين لتبدأ الدورة من جديد"، فمن يغلقها؟





## Syria's lucrative detainment market:

### How Damascus exploits detainees' families for money

*Sultan Jalabi*

*Syria*

**“Detention is expensive. If you have a detainee [in your family], it means that the same officers who are responsible for your pain enjoy your money” the father of one Syrian detainee said to SyriaUntold.**

Ismael Ali, a 32-year old man who was arrested in Damascus in 2012, said that he feels “an indescribable guilt” over the effect his detention had on his family.

“My already-poor family had to pay \$6,000 to secure my release from Saydnaya prison. This destroyed my family’s livelihood and ruined the futures of my two younger sisters,” he said.

This investigation focuses on the economic dimension of the mass detentions and forced disappearances in Syria. Our findings reveal the existence of an expanding market surrounding these arrests. For “sale” in this market are notifications of prisoner status, procedures and judicial rulings. Their buyers are families desperate to find their children, and their peddlers are middlemen and lawyers who offer inside access and information to Syria’s prison system for a premium. And of course, those who profit off this system are officials in the government’s security and judicial institutions.

Tens of thousands of Syrians have been arrested since the start of the Syrian revolution in 2011. Most were arrested as a result of their participation in political or civil activities.

SyriaUntold investigated 100 cases of detention for this article, reaching interviewees via the [snowball sampling method](#). The only criteria for each case was that the concerned person had been detained by one of the regime’s security services or its forces. Consequently, the interviews—conducted in Syria and Turkey—were diverse in terms of backgrounds of the detainees and disappeared, the charges leveled against them, and the outcomes of their cases.

All 100 of the cases examined in this investigation were either discussed with the detainees themselves, or in cases where the detainees died, were discussed with their families. Some 85 families reported that they were either subject to financial extortion, or received demands of payment. Of those families, 75 ended up paying what was asked of them. Combined, these families



made 160 payments to Syrian security and judicial bodies. Some families only made one payment, while others were forced to make between two to seven payments.

The average value of payments made was about \$5,000, while the total value of all payments made was nearly \$800,000. It is worth mentioning once again that this sum is from only 75 families. This means that each detainee or disappeared person cost their family over \$10,000 on average.

The family that made the most payments was one where three brothers were arrested at the same time.

“My family first started paying to find out where we were being held, then they made repeated attempts to have us released, then finally they paid to have us transferred to a court,” one of the three brothers told SyriaUntold. “After five years of detention, our family then sold what was left of their possessions to purchase convictions for us under the charge of terrorism, as that was the only way we would be let out.”

Rami (not his real name) a 30-year-old father who was arrested in Homs in 2013, said that his family paid around \$40,000 in total during his detention. This amount, while staggering in the context of Syria’s dismal economic situation, is not the largest amount found in our investigation.

### **Where does it all begin?**

From the moment that someone is arrested or kidnapped, their family in one way or another becomes part of the economic market of Syria’s prison system. At first, families will have no idea whether or not their relatives and children were detained or forcibly disappeared, as detainees are cut off from the outside world and the security or military agencies which arrested them do not inform their families that their relatives have been arrested.

None of the 100 families we investigated received a written or verbal notification of their relatives’ arrest—with the exception of one family.

After the arrest and the family’s realization their relative is not coming home, they have two options. The first is to pay members of the security services, whether directly or indirectly, in order to get information about their relative or relatives. The second is to wait for another detainee to get out of prison, so that they might tell the family the whereabouts and condition of their loved ones.

Most of the time, families resort to the first option, desperate to pay any amount of money to save their children from the [hell](#) of regime prisons—a reality they were well aware of before [Caesar’s photos](#) revealed the truth to the rest of the world. However, these payments don’t always help detainees in the end.



In one such case, Majd Khoulani, a well-known peaceful protester in Daraya, a western suburb of Damascus, was arrested by the regime in 2011 after the arrest of his older brother, Abd al-Sattar.

Ghafran, a sister of the two Khoulani brothers, told SyriaUntold: “Each week we would go out, my mother and I, searching for Majd and Abd. We would submit requests [for information] at the military court and to the Ministry of Interior, and stand for hours in front of the security branch in hopes that we would catch a glimpse of one of them as detainees were being moved.”

“My father was a trader and was ready to pay millions just so that they could be moved to Adra civil prison so that we could visit them—but this was all in vain. All the lawyers and mediators we turned to withdrew from the case once they knew it concerned a group of peaceful activists in Daraya. Many of them withdrew only after taking money from us.”

About a year and a half after Majd and Abd’s detention, their family was allowed to visit them in the Saydnaya military prison—a facility described by Amnesty International as a “[human slaughterhouse](#).” Of course, the visit didn’t come cheap. The family had to pay a huge sum to see the two brothers.

At the same time, the security forces had arrested even more members of the family. They arrested two more brothers—Bilal and Mohammad—one sister—Amina—her husband, and another sister’s husband. This brought the total number of detainees in the family to seven.

Amina, who was arrested in March 2011, was another well known activist who eventually went on to be awarded the US State Department’s [International Women of Courage award](#) in 2020.

“Until we were forced to leave Syria in 2015, searching for and trying to secure the release of the family’s detainees was our constant concern,” Ghafran said. “I don’t know the exact amount of money that we paid during that period, but it was a huge amount. It was useless in the cases of Majd, Abd and Mohammad.”

The family was finally able to rescue Amina and her husband, and Bilal and his sister’s husband in 2015. The remaining three brothers died under torture.

Pictures of Mohammad surfaced as part of the Caesar photos which leaked in 2014. Still, the family maintained their hopes that Majd and Abd would be returned to them, until they received a civil registry document in 2018 that said that the two brothers had died five years previously, in 2013.

When neither rights nor laws are respected, paying bribes is all that can be done. Our data reveals that about 42 percent of payments made were by families attempting to locate their children.

At the same time that families are attempting to locate their children and secure their release, those very same children are facing horrific forms of physical and psychological abuse designed to push

them to confess to pre-fabricated charges. Most detainees do not go to court until they've already confessed to these charges.

It is at this stage that the fate of the detainee is decided—whether or not they will remain a disappeared soul, or will turn into a detainee in one of Syria's many prisons.

Those lucky enough to have been turned into a detainee often arrive at court carrying confessions of serious crimes, which will in turn, require them to pay, again, a large sum of money. From the 100 cases examined in this investigation, 71 ended up as detainees, while the rest remained forcibly disappeared.

The following infographic outlines the charges levied against the 71 detainees:

Most of the 71 detainees reached court, or at the very least, their whereabouts were specified by the regime. Before they reached court, detainees were typically transferred between different security branches in different governorates, a process that could take anywhere from months to years. In those cases where detainees became detainees, detainees were moved between security branches two to nine times.

On average, detainees were moved three times before they reached court. Generally, each new place meant facing a different set of charges and new, creative ways of torture—and for families, each move meant a new round of bribes had to be paid.

Still, relative to their fellow detainees whose fates are only known by the stained walls of their cells, those who reached the courts were the lucky ones.

“Not all detainees have their files sent to the public prosecution office. There are those that disappear completely,” Riyadh Ali, a former judge who worked in Damascus before defecting in 2013, told SyriaUntold. “The security services are stronger than the Interior Ministry and Ministry of Justice. As judges for example, we are not able to enter the prisons of the security services,” Ali said.

Which are the most prominent security directorates carrying out detentions, then?

First and foremost, the Military and Air Force Intelligence directorates play the biggest role in carrying out arrest campaigns and forcibly disappearing people. These two agencies are affiliated with the General Intelligence Directorate and are directly linked with the president, according to Ali. These two security agencies were responsible for nearly half of the detention cases we investigated.

The other half of the cases investigated were distributed among other security services, such as the State Security agency and Political Security. Finally, 10 people from our sample were arrested by

pro-government militias, such as the National Defense Forces (NDF) and other groups referred to in Arabic as the *shabiha*. Notably, no cases were arrested by the police.

### **Who is being paid? How do these payments reach their destination?**

Families rarely communicate directly with corrupt security or judicial officials. Rather, the payment process is facilitated by a network of middlemen who are dubbed locally as “keys” (*mafateeh* in Arabic). Each judge or officer has one or more key. It is these middlemen who families turn to when they need help locating their relatives. The key will sometimes tell families to whom they will be sending the money. Other times, the families have to put their trust in the men, and have no way to confirm that their payment ever actually reached the security or judicial services.

There are three types of intermediaries operating in this network of “keys.” The first are “brokers,” who are civilians with connections to government officials. Then there are junior employees in the security and judicial establishment. Finally, there are lawyers who help facilitate these payments. Of all the payments made by families interviewed for this investigation, 46 percent went to brokers, 25 percent went to lawyers, and about a quarter went to employees in the security and judicial establishment.

The breakdown of payments helps shed a light on how deeply entrenched this prison economy is across all sectors of Syria. However, realities on the ground might be even more complex than numbers reveal. Sometimes mediation is done through personal networks, and families start searching for relatives and acquaintances who have relations with officials in the system.

This search will lead them from one intermediary to another until they reach someone who has knowledge of their relative’s case. This process of referral from one intermediary to the next is especially important in cases of prisoners who are moved to different governorates.

However, in some cases, intermediaries might reach out to the families on their own initiative and request money from them.

A former detainee who is now living in Turkey, but still has a relative detained in Syria, told SyriaUntold about his experience being contacted by a middle man. “Even until now we are being contacted by someone who is close to the regime. He tells us that our relative is in Saydnaya, and he is close to death and needs \$5,000 to be released. But how can we trust this person, someone who we don’t even know?”

The whole process of making payments on behalf of detainees is shrouded in mystery. Families do not have any guarantees that their payments will reach the intended recipients, nor do they have any recourse if mediators decide to defraud them.



Mariam Hallak, the mother of the doctor and activist [Ayham Ghazzoul](#) who was forcibly disappeared in Damascus in 2012 and later tortured to death, said that a lawyer requested \$13,000 from her to secure her son's release. The lawyer told her that after she sent him the money, her son would be home in two hours.

“When I refused to give him the money until after my son was returned, he postponed Ayham's [supposed] day of release again and again. He would speak with confidence and sometimes give the phone to a third person who was apparently the officer in charge of Ayham's case,” Hallak said. “I felt like he was scamming us, but even if there was just a one percent chance that he was telling the truth, that was enough for me to make an agreement with him and start collecting money in any way I could.”

The extortion continued for some time, with the lawyer promising her son's imminent release if she would just give more money. After the lawyer stopped contacting her, another broker stepped in with a new story.

Hallak endured this cycle of hope and disappointment, unaware that her son had been killed just four days into his detention in the Air Force Intelligence branch in Damascus.

Despite the fact that there are no means of ensuring that payments actually reach their stated recipients, sometimes the payments do achieve their intended effect. According to the families surveyed, 46 percent of payments resulted in achieving their purpose, while the remainder seemed to have been made with no apparent benefit.

### **The economic value of the detention trade**

If the case sample is taken as representative of Syria as a whole, it can be used as a basis to estimate the value of the detention trade for government officials and the network of middlemen who work on its peripheries.

At the lower end of the spectrum, the value of this detention trade could be estimated at about one billion US dollars. This is based on the lists of detainees in the period between 2011-2019 [documented](#) by the Syrian Network for Human Rights (SNHR) who are still under arrest or whose whereabouts are unknown. It is important to note however, that these lists do not include those who were released from prison or were killed in detention, nor those whose names were not documented.

o were released from prison or were killed in detention, nor those whose names were not documented.

Hallak endured this cycle of hope and disappointment, unaware that her son had been killed just four days into his detention in the Air Force Intelligence branch in Damascus.

If all former and current detainees are included—numbering around a quarter of a million people—the total value of this trade reaches two billion US dollars. This amounts to more than two trillion Syrian pounds (at the exchange rate used when this article was originally written in April 2020)—which is about half the value of Syria’s 2020 [budget](#). This amount is also more than quadruple the entire wages paid out to Syrian public sector employees in 2020.

Regardless of the proportion of bribes that reach their intended destination rather than being spirited away by fat-fingered middlemen, the issue has become one of a de facto redistribution of wealth from the pockets of regime opponents to its supporters. This wealth redistribution has affected the entire fabric and cohesion of Syria’s security apparatus and the political and economic networks that have sprung up around them in recent years.

The extent and value of these financial networks become clear when compared to the salaries of many of the officials participating in these networks. Today, a Syrian judge’s salary is no more than \$200, while officers in the military and security establishment make less than \$100 a month, according to the exchange rate at the time of writing.

### **What about the families?**

Sondos Falfala was arrested at a protest in Latakia in mid-2011. The 39-year-old was pregnant with her second child at the time of her arrest and gave birth while still in detention. Falfala was moved between several different security branches during her nearly year-long detention. To free Falfala, her mother paid around \$45,000.

Once Falfala was out however, she did not receive the welcome she expected. “My husband refused to see me and we broke up. I left the city out of fear that I would be arrested a second time. I didn’t get to see my mother or father until their deaths. The worst thing, however, was that my two-year-old daughter did not remember me, and it was painful trying to convince her that I was her mother,” Falfala told SyriaUntold.

As part of the investigation, we spoke to young wives who had lost their husbands, parents waiting for their children’s release, and young men and women who were children when their fathers were arrested.

The psychological and social impact of losing a family member is not something that can be quantified. Every detained and disappeared person is an open wound for the family that can’t be healed until the family member returns. In one case included in this investigation, a family member said that even though their five-year old daughter has never met her father, as he was arrested before her birth, she keeps a piece of candy hidden for him, in case he should come back tomorrow.

Estimating the economic impact of this mass system of arrest and disappearance is easier, as every arrested individual leaves behind a vacant economic role. Among the 100 cases investigated, 75



were married and had families to care for and support. 65 of the cases were between 20 and 40 years old, the most economically productive ages. 45 of them had at least a university education, the product of their families' years of investment and care in raising and educating them.

In addition to the effect that the absence of a family breadwinner has on their loved ones, the money spent by families trying to pry their relatives from the jaws of Syria's prison system has brought about half of the surveyed cases to extreme poverty. To cope, these families have eaten up their savings, sold property and gone into debt.

Of the 100 surveyed cases, the government has released 41 of them, including those who were released on bail and those who served some time. No cases were deemed innocent. Three quarters of those released told SyriaUntold that they left Syria carrying psychological and physical wounds from their time in prison. There remain 50 other cases whose families know nothing of the fate of their detained relatives.

"For the regime, this is a trade that feeds its security and judicial institutions, and it has no problem with it," a 40-year old detainee from Aleppo who paid \$20,000 to secure his release after six years in detention, told SyriaUntold.

"If the regime released 100 people today, tomorrow they could arrest 200 more, and start the cycle all over again."